

Distr.: General
23 December 2014
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ٢١٦٤ (٢٠١٤) الذي مدد المجلس بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وقد ركز تقرير السابـق (S/2014/692) على تنفيذ اتفاق واغادوغو الأولي وتوسيع وجود قوة البعثة في شمال مالي. ويغطي التقرير الحالي تنفيذ جميع جوانب ولاية البعثة، كما يقدم آخر المستجدات عن تنفيذ التدابير التي رحب بها مجلس الأمن خلال حوار التفاعلي غير الرسمي الذي أُجري في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر. والفترة المشمولة بالتقرير هي الممتدة من ١٦ أيلول/سبتمبر إلى ١٦ كانون الأول/ديسمبر، ولكنني ضمنت معلومات يعود تاريخها إلى ٢٧ أيار/مايو بشأن جوانب الولاية التي لم يشملها تقرير السابـق.

ثانيا - الحوار السياسي والمصالحة الوطنية

٢ - عُقدت خلال الفترة المشمولة بالتقرير ثلاث جولات إضافية من الحوار بين الأطراف المالية استُهلّت في الجزائر العاصمة في تموز/يوليه، بدعم من فريق الوساطة الذي ترأسه الجزائر، ويتكون من الأمم المتحدة/بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة التعاون الإسلامي، وبوركينا فاسو، وتشاد، وموريتانيا، والنيجر. وفي أعقاب الجولة الأولى التي عقدت في تموز/يوليه، أعد فريق الوساطة وثيقة للمفاوضات تتضمن عناصر لاتفاق سلام اقترحها كل من الأطراف ومثلي المجتمع المدني الذين اختارهم. وفي الجولات اللاحقة، تفاوضت الأطراف على أساس تلك الوثيقة. وفي نهاية الجولة الرابعة



الرجاء إعادة استعمال الورق

301214 291214 14-67617 (A)



من المفاوضات التي جرت في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر، لم يطرأ أي تغيير على مواقف الأطراف بشأن القضايا الرئيسية.

٣ - واحتُتِمت في الجزائر العاصمة يوم ٢٣ أيلول/سبتمبر، جولة ثانية من المفاوضات يَسَّرُها فريق الوساطة. وقد أجرى فريق الوساطة مناقشات ثنائية مع الحكومة ومجلس التنسيق الذي يتألف من الحركة الوطنية لتحرير أزواد والمجلس الأعلى لوحدة أزواد والحركة العربية لأزواد، وانضم إليهما أشخاص من مجلس التنسيق الثاني للحركات والقوات الوطنية للمقاومة، وفصيل تابع لائتلاف الشعب من أجل أزواد، من جهة، ومن جهة أخرى، مع الحكومة والجماعات المسلحة لائتلاف الخطة التمهيدية الذي يضم مجلس التنسيق الأول للحركات والقوات الوطنية للمقاومة وائتلاف الشعب من أجل أزواد والفصيل الآخر للحركة العربية لأزواد، فضلا عن أفراد من مجموعة طوارق إمغاد وحلفائهم للدفاع الذاتي (غاتيا) دعاهم ائتلاف الخطة التمهيدية. وفي حين اتفقت الأطراف على مبادئ السلامة الإقليمية، وعلمانية الدولة ووحدتها، ونقل الصلاحيات العامة إلى الكيانات الإقليمية والاعتراف بالتنوع الثقافي وتيسيره، ظلت اختلافات كبيرة قائمة فيما يتعلق بالإطار المؤسسي. ودعا كل من الحكومة وائتلاف الخطة التمهيدية إلى تعزيز الأقلية في حين واصل مجلس التنسيق الدعوة إلى إقامة نظام فيدرالي في مالي. واتفقت الأطراف على الحاجة إلى فترة مؤقتة ليتسنى الانتقال إلى أي ترتيبات حكم جديدة، والحاجة إلى انخراط المجتمع الدولي بقدر هام لتوفير الضمانات لاتفاق سلام نهائي والإشراف عليه.

٤ - وعادت الأطراف إلى الجزائر العاصمة في منتصف تشرين الأول/أكتوبر للتحضير لجولة ثالثة من المفاوضات. وعشية استئناف المحادثات، أصدر مجلس الأمن يوم ١٧ تشرين الأول/أكتوبر بيانا صحفيا دعا فيه جميع الأطراف إلى الامتثال التام للالتزامات التي قطعتها في خارطة الطريق التي وضعت في ٢٤ تموز/يوليه والدخول في محادثات سلام بحسن نية وبروح توافقية. وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، عقد أعضاء فريق الوساطة اجتماعا وزاريا لاستعراض وإقرار عناصر وثيقة بعنوان "عناصر لاتفاق سلام ومصالحة في مالي"، قبل إطلاق الأطراف عليها.

٥ - وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، عرضت الجزائر مشروع الوثيقة على الأطراف، نيابة عن فريق الوساطة، ومن ٢١ إلى ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر عقدت الأطراف، كل على حدة، مشاورات مع فريق الوساطة بشأن مشروع الوثيقة. وفي محاولة لتضييق الفجوة بين دعوة مجلس التنسيق إلى نظام فيدرالي واقتراح الحكومة تعزيز اللامركزية، اقترحت الوثيقة صفقة شاملة، تتيح (أ) زيادة الأقلية وتعزيز قدرات مجالس الأقاليم والحكومات المحلية على

تحديد أولويات الخليات والأقاليم؛ (ب) ومجموعة هامة من تدابير التنمية الاقتصادية للشمال يمولها أساسا المجتمع الدولي. كما اقترحت إنشاء قوة شرطة محلية؛ وإضافة مجلس تشريعي وطني ثان، هو مجلس للشيوخ يتألف من ممثلين عن المجتمعات المحلية وزعماء تقليديين وعرفيين؛ وتحديد حصة من المقاعد في الجمعية الوطنية والحكومة للدوائر الشمالية. وتوحي الاقتراح أيضا تدعيم الترتيبات الأمنية المؤقتة في الشمال، بسبل منها وضع ترتيبات معززة لإدارة وقف إطلاق النار تشرف عليها البعثة المتكاملة. ويُن المبادئ التي تنظم العمليات المقترحة لترزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني؛ ودعا إلى لجنة معززة للحقيقة والعدالة والمصالحة تحترم المعايير الدولية فيما يتعلق بالتمثيل المستقل؛ وطلب لجنة تحقيق دولية؛ ودعا الأطراف إلى احترام المعايير الدولية التي تنظم العمل الإنساني. وختاماً، حددت الوثيقة مجموعة من التدابير المؤقتة من أجل تنظيم فترة انتقالية وإنشاء لجنة متابعة قوية للإشراف على تنفيذ اتفاق السلام.

٦ - ورحبت الحكومة ”بالعناصر المنقحة لاتفاق سلام ومصالحة في مالي“ وأشارت إلى أن الوثيقة توفر أساساً للتوصل إلى اتفاق. وطلبت الحكومة أيضاً إدخال تغييرات على الوثيقة، تتعلق بجملة أمور منها الحصص المقترحة تخصيصها لمواطني الشمال في مؤسسات الدولة، وتعيين منطقة تنمية اقتصادية وحيدة في الشمال، وإنشاء مجلس للشيوخ والترتيبات المشتركة بين الأقاليم. وأعرب مجلس التنسيق عن مخاوف بشأن تركيز الوثيقة على التنمية الاقتصادية وليس على طلبه وضع ترتيبات سياسية ومؤسسية لمنح الحكم الذاتي للشمال. ووافق ائتلاف الخطة التمهيدية على الوثيقة بشكل عام.

٧ - وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، غادرت الأطراف الجزائر العاصمة للتشاور مع دوائرها بشأن العناصر المقترحة لاتفاق السلام. ويسرت البعثة المتكاملة التدريب وقدمت الدعم اللوجستي لجميع الأطراف خلال حملات التوعية التي قام بها كل منها. وأطلعت الأطراف دوائرها، بمن فيهم اللاجئون الماليون المقيمون في موريتانيا والنيجر، على مضمون الوثيقة. وقامت الحكومة بهذه الحملات في جميع أنحاء البلد، باستثناء كيدال، في حين ركزت الجماعات المسلحة على الأقاليم الشمالية.

٨ - وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، استؤنفت جولة رابعة من المحادثات في الجزائر العاصمة على أساس الوثيقة المنقحة التي تضمنت عدداً من التعليقات التي قدمتها الأطراف إلى الجزائر، وأضيفت لها مرفقات تبين تفاصيل ترتيبات التنفيذ. ومن ٢٢ إلى ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، نظم فريق الوساطة جلسات تحاور بين الحكومة وائتلاف الخطة التمهيدية من جهة، والحكومة ومجلس التنسيق، من جهة أخرى. وفي ٢٦ تشرين الثاني، قدم فريق الوساطة

إلى الأطراف نصاً أُدخلت عليه تنقيحات طفيفة، يتضمن ثلاثة مرفقات، وتم تغيير عنوانه ليصبح "مشروع اتفاق للسلام والمصالحة في مالي". وفي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، عادت الأطراف إلى مالي للتشاور مع دوائرها على أساس أن كبار القادة سيجتمعون مجدداً في الجزائر العاصمة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وفي اليوم نفسه، وللمرة الأولى منذ بدء الحوار بين الأطراف المالية، أصدر فريق الوساطة بياناً يشجع فيه الأطراف على الاستمرار في التزامها بعملية السلام واتفاق وقف إطلاق النار، ويهيب بالاجتماع الدولي إلى مواصلة دعمه.

٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تعرضت الحكومة لانتقادات وضغوط عامة متزايدة بخصوص أمور منها تعاملها مع عملية السلام، وواجهت ادعاءات بتورط بعض كبار المسؤولين في الفساد، واضطرابات عمالية. وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، أسفرت المفاوضات المتوترة بين النقابات والحكومة عن موافقة هذه الأخيرة على خفض الضرائب ورفع الحد الأدنى للأجور. وفيما يتعلق بالحوار بين الأطراف المالية، انتقدت وسائل الإعلام والأحزاب السياسية في الجنوب الحكومة لمشاركتها في مناقشات بشأن اللامركزية المحتملة في الشمال، معتبرة إياها عاملاً قد يؤدي إلى تقسيم مالي. وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، انتقد أحد زعماء المعارضة عدم بذل الحكومة جهوداً لإطلاع السكان على عملية التفاوض، وكذلك على مضمون المفاوضات التي جرت في الجزائر العاصمة، وبخاصة الترتيبات المؤسسية الأمنية والسياسية المقترحة بين الحكومة والأقاليم الشمالية. وفي اليوم نفسه احتجت معاً في باماكو أكثر من ٤٠ مجموعة من المجتمع المدني ضد مضمون مشروع الوثيقة.

١٠ - وأعربت أحزاب المعارضة أيضاً عن مخاوف بشأن مزاعم فساد في صرف أموال الدولة. وحدثت هذه المزاعم بصندوق النقد الدولي إلى أن يزور مالي من ١١ إلى ٢٥ أيلول/سبتمبر لاستعراض البرنامج الاقتصادي للحكومة المدعوم في إطار التسهيل الائتماني الممدد للصندوق. وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر، اتفقت الحكومة مع الصندوق على نشر تقارير مراجعة حسابات مستقلة، تشمل الإنفاق من موارد خارجة عن الميزانية على طائرة تابعة للرئاسة وعقد عسكري، وذلك في أعقاب عملية مراجعة حسابات أجراها الصندوق لنظام الميزانية الوطنية وتحقيقات في أوجه الخلل في الإدارة المالية. وبعد أن اتخذت الحكومة إجراءات تصحيحية، قرر المجلس التنفيذي للصندوق، في ١ كانون الأول/ديسمبر، استئناف المعونة المقدمة إلى مالي.

١١ - وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر، أكد وزير العدل أنه تم في ٩ كانون الأول/ديسمبر، إطلاق سراح أربعة سجناء محتجزين بتهمة تتراوح بين الإرهاب والخطف مقابل الإفراج عن مواطن فرنسي محتجز كرهينة من قبل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي منذ

عام ٢٠١١. وطالبت مجموعات المجتمع المدني وأحزاب المعارضة تفسيراً للظروف المحيطة بالإفراج عن السجناء، في حين هدد موظفو السجون في مالي بالإضراب بحجة أن سجيناً من المفرج عنهم قد قتل أحد حراس السجن خلال محاولة فرار سابقة.

١٢ - وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر، استهلّت الحكومة عملية لتحديث السجلات المدنية عن طريق اللجنة التوجيهية للتعداد الإداري المتصل بالحالة المدنية، وهو تعداد إداري الهدف منه تحديث نظام السجل المدني لإعداد قائمة للناخبين تتضمن عناصر الاستدلال الأحيائي. وقدم فريق الأمم المتحدة الانتخابي المتكامل الدعم التقني واللوجستي لهذه العملية. وسيتم استخدام القائمة الحاملة للسّمات الأحيائية في الانتخابات على صعيد المحليات والأقاليم المقرر إجراؤها في الربع الأول من عام ٢٠١٥.

ثالثاً - الأمن وتحقيق الاستقرار وحماية المدنيين

١٣ - ظلت الحالة الأمنية غير مستقرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأعادت الأطراف تمركز قواتها، ووقعت بينها اشتباكات متكررة في الوقت الذي استمرت فيه المفاوضات في الجزائر العاصمة. ولدعم تنفيذ ترتيبات وقف إطلاق النار التي ما برحت تزداد هشاشة سعت البعثة المتكاملة إلى تفعيل دور اللجنة التقنية المشتركة الموسعة للأمن والأفرقة المشتركة للرصد والتحقق. وحافظت الجماعات المتطرفة على مستوى عالٍ من النشاط، وواصلت استهداف البعثة المتكاملة. وأثرت الاشتباكات بين الأطراف وانتشار الأجهزة المتفجرة المرجّلة تأثيراً سلبياً على حماية المدنيين.

١٤ - وفي ١٦ أيلول/سبتمبر، على هامش الحوار المشترك بين الأطراف المالية، وقع كل من الأطراف وأعضاء فريق الوساطة إعلاناً صادراً عن اللجنة التقنية يؤيد مشاركة كافة الجماعات المسلحة الست، فضلاً عن الجزائر وتشاد وموريتانيا والنيجر في هذه اللجنة التي ترأسها البعثة المتكاملة. وأسس اتفاق واغادوغو الأولي المبرم في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٣ والموقع بين حكومة مالي والمجلس الأعلى لوحدة أزواد والحركة الوطنية لتحرير أزواد اللجنة التقنية المشتركة للأمن لوضع طرائق لتنفيذ وقف إطلاق النار ورصده وكذلك التحقيق في الانتهاكات المحتملة من خلال أفرقة الرصد والتحقق المشتركة التي ستنشأ في غاو وكيدال وتمبكتو. وفي الإعلان الصادر يوم ١٦ أيلول/سبتمبر، أدانت الأطراف الهجمات ضد القوات الدولية والتزمت بالتعاون التام مع البعثة المتكاملة وعملية بارخان لمنعها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم تعديل تشكيل الفريق المشترك للرصد والتحقق في غاو بحيث أصبح يشمل كافة الجماعات المسلحة الأعضاء في مجلس التنسيق وائتلاف الخطة التمهيدية

وكذلك ممثلين من تشاد والجزائر وموريتانيا والنيجر. وفي الفترة من ١٩ إلى ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، أوفد فريق غاو بعثة لتقصي الحقائق إلى ديدي على جانبي نهر النيجر. وفي غضون ذلك، بدأت البعثة المتكاملة الأعمال التحضيرية لإنشاء فريق مشترك للرصد والتحقق في تمبكتو. وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر، اجتمعت اللجنة في غاو، حيث ركزت المناقشات على طريقة عمل اللجنة بعد توسيعها والأعمال التي يضطلع بها الفريق المشترك للرصد والتحقق وتحديد مواقع التجميع واستطلاعها.

١٥ - وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، انتقلت نتيليت (إقليم غاو) بدون عنف من سيطرة الحركة الوطنية لتحرير أزواد إلى سيطرة مجموعة غاتيا الموالية للحكومة، إلا أن هذا أسفر عن تشريد ٥٠٠ من المدنيين. وأجرت البعثة دوريات في المنطقة من أجل نزع فتيل التوتر المحتمل وطمأنة السكان قبل تيسير عودة المشردين. وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر تقاتلت الحركة الوطنية لتحرير أزواد وغاتيا من أجل ضم مدينة تيسيت المجاورة التي نجحت غاتيا في الاستيلاء عليها من الحركة. وأدى نشر قوات الدفاع والأمن المالية في نتيليت وتيسيت في وقت لاحق إلى تأجيج ادعاءات وجود تواطؤ بين قوات الدفاع والأمن المالية وغاتيا. ولم ينضم الأمينان العامان للحركة الوطنية لتحرير أزواد والمجلس الأعلى لوحدة أزواد إلى الجولة الرابعة من الحوار بين الأطراف المالية في تشرين الثاني/نوفمبر بحجة أن التطورات في الميدان تقتضي بقاءهما في مالي. واتهم ممثلو مجلس التنسيق في الجزائر العاصمة الحكومة بانتهاك وقف إطلاق النار وتأجيج العنف بين الطوائف.

١٦ - وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، سيطرت قوات الدفاع والأمن المالية على الضفة الجنوبية لنهر النيجر في ديدي شرق تمبكتو بينما ظلت الحركة العربية لأزواد (مجلس التنسيق) والحركة الوطنية لتحرير أزواد تسيطران على الضفة الشمالية. وفي منتصف تشرين الثاني/نوفمبر، سيطر مجلس التنسيق على زارهو (على بعد ١٠٠ كيلومتر شرق ديدي). وفي ١ كانون الأول/ديسمبر استولى ائتلاف الخطة التمهيدية على بامبا (على بعد ٣٠ كيلومترا من زاهرو) ولم يُسجل وقوع أي أعمال عنف خطيرة خلال هذه التحركات.

١٧ - واشتبّه في ضلوع الجماعات المتطرفة في قتل ١٦ من أفراد حفظ السلام وإصابة ١٤ آخرين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأدت الأجهزة المتفجرة المرتجلة والألغام المضادة للمركبات المزروعة على طول الطرق التي تستخدمها البعثة المتكاملة إلى إعاقة عملياتها بشدة. وفي ١٦ أيلول/سبتمبر، انفجرت قذيفة هاون بالقرب من منشآت البعثة المتكاملة في أغيلهوك (إقليم كيدال). وفي ١٨ أيلول/سبتمبر، لقي خمسة من أفراد حفظ السلام مصرعهم وجرح خمسة آخرون عندما اصطدمت سيارة دورية بلغم جنوب تيساليت (إقليم كيدال).

وتوفي أحد حفظة السلام بعد ذلك متأثراً بجراحه. وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر، تم نصب كمين لقافلة لوجستية تابعة للبعثة المتكاملة بالقرب من إنلامين (إقليم غاو)، فُقتل تسعة من حفظة السلام. وأعلنت حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا مسؤوليتها عن هذا الهجوم، وكذلك عن هجوم لاحق وقع في النيجر وأودى بحياة شخص وإصابة اثنين من أفراد قوات الدفاع النيجيرية في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر، أصابت سبع قذائف هاون مخيما تابعا للبعثة في كيدال مما أسفر عن مقتل واحد وإصابة اثنين من حفظة السلام. وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، اصطدمت شاحنة إمداد بالمياه تابعة لقوة البعثة المتكاملة بلغم على بعد ١٢ كيلومترا غرب مدينة كيدال، مما أدى إلى إصابة ثلاثة من حفظة السلام. وفي ٢ كانون الأول/ديسمبر، أصيب ثلاثة من حفظة السلام بجروح عندما اصطدمت حافلتهم بلغم في أغيلهوك (إقليم كيدال). وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر، ارتطمت مركبة عسكرية بجهاز تفجير على بعد ٧٠ كيلومترا شرق أنسونغو (إقليم غاو)، فأصيب فرد من حفظة السلام بجروح طفيفة.

١٨ - وفي الفترة من ٣ إلى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، استضافت النيجر اجتماعا وزاريا للبلدان الأفريقية المساهمة بقوات في البعثة المتكاملة لمناقشة تدهور الحالة الأمنية. وتعهد المشاركون بدعم توقيع اتفاق سلام ودعوا إلى تعزيز قدرات البعثة المتكاملة والتزموا بتعزيز التعاون الأمني على الصعيد الإقليمي لمكافحة الإرهاب. وأعرب مجلس الأمن عن أهمية الآليات الأمنية الإقليمية بالنسبة للاستقرار في مالي، بما في ذلك عملية نواكشوط التي يقودها الاتحاد الأفريقي، وذلك خلال الحوار التفاعلي غير الرسمي الذي عقده المجلس في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر.

١٩ - كما استهدفت الجماعات المتطرفة المتعاقدين المدنيين العاملين لحساب البعثة المتكاملة. ففي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، أوقفت عناصر مسلحة شاحنة مستأجرة بعقد ودمرت البضائع التي تحمل علامات واضحة، دون أن يصاب سائقها بأذى. وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، اصطدمت شاحنة لمتعاقدين مدني بجهاز متفجر على بعد ٤٠ كيلومترا جنوب المسترات (إقليم غاو) مما أدى إلى جرح ثلاثة أشخاص. وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أوقفت عناصر مسلحة شاحنتين مدنيتين مستأجرتين لحساب البعثة المتكاملة وقامت بالسطو على سائقيهما وهددت بحرق الشاحنتين إذا استمر السائقان في العمل لدى البعثة المتكاملة.

٢٠ - وفي الفترة من ٢٧ أيار/مايو إلى ١٦ كانون الأول/ديسمبر، أدى انفجار أجهزة متفجرة مرتجلة موضوعة على طول الطرق الرئيسية إلى سقوط ١٩ ضحية في صفوف المدنيين: ثلاثة قتلى و ١٦ جريحا. وما زالت مخلفات الحرب من المتفجرات مبعث قلق شديد

بالنسبة للمدنيين، حيث سجلت ست حوادث منذ ١٥ أيلول/سبتمبر في البر، ونيليت وكيدال، وتابانكورت، مما أسفر عن مقتل طفلين وتشويه عشرة أطفال. وأدت مخلفات الحرب من المتفجرات إلى مقتل أو إصابة ١٤٠ مدنياً مالياً في الفترة من ١ آذار/مارس ٢٠١٢ إلى ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وحتى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أجرت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام مسحاً شمل ١٦٧ قرية، ودمرت بشكل مأمون ٣٧١ وحدة من الذخائر غير المنفجرة. وفي الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، نظم شركاء دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) دورات للتوعية بشأن مخاطر المتفجرات استفاد منها ما مجموعه ٣٣ ١٢٢ رجلاً وامرأة.

رابعاً - إعادة بسط سلطة الدولة

٢١ - ظل عدم التوصل إلى اتفاق سياسي، بالإضافة إلى استمرار حالة انعدام الأمن وسيطرة الجماعات المسلحة على أجزاء كبيرة من شمال مالي عائقاً دون إعادة نشر المسؤولين الوطنيين ومقدمي الخدمات. ففي إقليم غاو، عاد المحافظون ونواب المحافظين إلى مراكز عملهم في ثلاث من الدوائر الأربع في الإقليم ألا وهي بوريم وغاو وأنسونغو. وفي غاو، استأنف ٧٥ في المائة من المحافظين و ٨٠ في المائة من نواب المحافظين مهامهم. وفي موبتي، يمارس المحافظون الثمانية جميعاً مهامهم، وكذلك جميع نواب المحافظين البالغ عددهم نحو ٥٠. وفي تمبكتو، تم نشر المحافظين الخمسة جميعاً، و ١٣ من بين نواب المحافظين البالغ عددهم ٢٧. وإجمالاً، يتولى ٩٥ في المائة من المحافظين في مناطق تمبكتو وغاو وموبتي أداء مهامهم، فضلاً عن حوالي ٨٠ في المائة من نواب المحافظين. وفي إقليم كيدال، لم يعد هناك وجود لمسؤولين إداريين حكوميين منذ أيار/مايو ٢٠١٤.

٢٢ - وتم إصلاح عدد من المباني العامة التي دمرت ونهبت في مدينة تمبكتو وفي ٣٦ من مدن الإقليم من خلال برنامج نفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم استعادة سلطة الدولة. وعمل البرنامج الإنمائي أيضاً مع البعثة المتكاملة، في إطار مركز التنسيق العالمي لشؤون الشرطة والعدالة والمؤسسات الإصلاحية، لاستكمال إصلاح سجون غاو وتمبكتو. وتم إصلاح ألوية الدرك في غوندام ونيافونكو وتمبكتو، من خلال المشاريع السريعة الأثر التي تضطلع بها البعثة. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت اليونيسيف الدعم لإصلاح وتجهيز ١١٣ مكتبة من مكاتب تسجيل المواليد في مدينتي غاو وتمبكتو و ٤٧ مكتبة من مكاتب الأحوال المدنية، وهيئة إقليم غاو لحماية الأسرة والمرأة والطفل.

٢٣ - ولم يُعد نشر موظفي قطاعي العدالة والمؤسسات الإصلاحية بالتزامن مع تحديد الهياكل الأساسية نظرا لاستمرار الشواغل المتعلقة بأمنهم في مناطق شمال مالي الخاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة، وكذلك تلك المتعلقة بالمعدات المفقودة. وفي المجموع، يعمل ١٢٢ من موظفي قطاعي العدالة والمؤسسات الإصلاحية في المناطق الشمالية، بزيادة قدرها أربعة موظفين منذ أيلول/سبتمبر. وهذا يمثل ٥١ في المائة من ملاك الموظفين المأذون به حاليا والبالغ ٢٣٧ موظفا. وفي شمال مالي، تعمل سبع محاكم من أصل ١٢ محكمة وما يتصل بها من مكاتب المدعين العامين ويجري تشغيل سبعة سجون من بين ١٢ سجنا. وواصلت البعثة تقديم المساعدة التقنية والدعم اللوجستي إلى وزارة العدل في مجال عمليات التفتيش القضائي، بما في ذلك تفتيش مرافق السجون في إقليم تمبكتو في الفترة من ٨ إلى ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي ٨ كانون الأول/ديسمبر، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبعثة المتكاملة إلى وزير العدل مشروع خطة استراتيجية لإصلاح العدالة في مالي. ويهدف الإصلاح المقترح إلى ضمان استقلال النظام القضائي وتيسير الوصول إلى العدالة وإقامة العدل.

٢٤ - وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، صدر مرسوم رئاسي بتعيين قاضٍ لتنسيق برنامج وطني لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية. ولا تزال القيود المفروضة على الموارد تعوق إلى حد بعيد فعالية وحدات مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في مالي، رغم أن خلية تابعة لشرطة الأمم المتحدة معنية بمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية تقاسم أماكن العمل مع النظراء الماليين. ومن خلال تقاسم أماكن العمل، وتوفير التدريب العملي والدعم التكتيكي، واصلت شرطة الأمم المتحدة مساعدة لواء مكافحة المخدرات الذي حقق نجاحات هامة في ضبط كميات كبيرة من المواد المخدرة غير المشروعة وفي مقاضاة ١٣ شخصا.

٢٥ - وأنشأت الحكومة في ١٤ آب/أغسطس مجلسا وطنيا لإصلاح قطاع الأمن، برئاسة الرئيس إبراهيم بوبكر كيتا، سيحدد التوجه الاستراتيجي لإصلاح قطاع الأمن في المستقبل بمشاركة جميع الوزارات المعنية بما في ذلك وزارات العدل والدفاع والأمن والمالية والأسرة والمرأة والبيئة. ولتعزيز التنسيق بين الجهات الفاعلة الدولية، أنشأت البعثة المتكاملة لجنة استراتيجية رفيعة المستوى معنية بإصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وفريقا عاما تقنيا على المستوى العملي. وشرعت البعثة المتكاملة أيضا في الاضطلاع بأعمال في مجال بناء قدرات الجمعية الوطنية فيما يتعلق بمسألة الرقابة الديمقراطية على المؤسسات الأمنية.

خامسا - حقوق الإنسان

٢٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت البعثة المتكاملة بتوثيق عدد من عمليات الابتزاز التي ارتكبتها قوات الدفاع والأمن المالية، بما فيها الاستخدام المفرط للقوة الذي أسفر عن عمليات قتل خارج نطاق القضاء. وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر، أطلق حراس السجون في مدينة غاو النار على محتجز غير مسلح أثناء تسليم نفسه بعد محاولة فاشلة للهروب من السجن. وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، في مدينة غاو أيضا، أطلق جندي من القوات المسلحة المالية النار بصورة عشوائية في أحد الأماكن العامة، مما أسفر عن مقتل رجل وإصابة خمسة آخرين. وأمرت السلطات المالية بفتح تحقيق في الحادثين.

٢٧ - وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، أبلغ ١٦ من بين ٢٠ شخصا اعتقلوا خلال عملية نفذتها قوات الدفاع والأمن المالية في بولكيسي (إقليم موبتي)، وهي منطقة يسيطر عليها المجلس الأعلى لوحدة أزواد، البعثة المتكاملة بتعرضهم للضرب المبرح أثناء التحقيق. وقالوا إن قوات الدفاع والأمن المالية كانت تحاول إجبارهم على الاعتراف بانتماهم لجماعات مسلحة. وأفرج عن المعتقلين العشرين بعد احتجازهم لمدة شهر دون توجيه تهم إليهم. وترى البعثة أن المعاملة التي لقيها المحتجزون أثناء اعتقالهم واستجوابهم يمكن اعتبارها من أعمال التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

٢٨ - وفي منطقتي أنيفيس وتابانكورت، تواصل الحركة العربية لأزواد (مجلس التنسيق)، والحركة العربية لأزواد (الخطوة التمهيدية) احتجاجا مقاتلين وكذلك مدنيين يُعتقد أنهم يدعمون الطرف المعارض. وترفض كلتا الجماعتين الكشف عن عدد المحتجزين بالضبط وعن أماكن الاحتجاز. ويمكن اعتبار هذه الممارسة ضربا من ضروب الاختفاء القسري، وتمثل انتهاكا لالتزامات الجماعات المسلحة بموجب القانون الدولي الإنساني العرفي.

٢٩ - وقامت البعثة المتكاملة أيضا بتوثيق أعمال انتقامية ارتكبت ضد أشخاص يتعاونون مع الأمم المتحدة أو المجتمع الدولي عموما. ففي ليرنيب (إقليم تمبكتو)، في أيلول/سبتمبر، حذرت الحركة العربية لأزواد (الخطوة التمهيدية) في العديد من الاجتماعات العامة من أنها ستعاقب السكان المحليين الذين يقدمون معلومات إلى البعثة المتكاملة والقوات الفرنسية. وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر، عُثر على جثة مقطوعة الرأس لرجل في منطقة زويرا على بعد ٨٠ كيلومترا شمال تمبكتو كان واحدا من خمسة رجال اختطفهم تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في ١٦ أيلول/سبتمبر واتهمهم بالتعاون مع القوات الدولية، وقد اختفوا من ذلك الحين.

٣٠ - ولم يحرز تقدم خلال الفترة المشمولة بالتقرير في المحاكمة على انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت خلال النزاع. وما زالت محاكمة الفريق أول سانوغو في المرحلة التمهيدية للمحاكمة؛ وما زال التحقيق جارياً في مقتل ستة عشر من الدعاة في مخيم تابع للقوات المسلحة المالية في ديابالي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. ويجري التحقيق في إعدام ثلاثة من الطوارق بإجراءات موجزة في دجيوك (إقليم غاو) في شباط/فبراير ٢٠١٤، حيث لا يزال أربعة جنود من القوات المسلحة المالية قيد الاحتجاز. ولم يفتح أي تحقيق في مقتل رجل ينتمي إلى جماعة دوغون في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٤ على يد ضباط شرطة في موبتي. وبينما لا يزال ١٧٤ عضواً مبلغاً عنهم ينتمون إلى الجماعات المسلحة قيد الاحتجاز بتهم ذات صلة بالنزاع، لم تبدأ أي محاكمات جنائية حتى الآن.

٣١ - وفي تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر، قدمت البعثة المتكاملة تدريجياً لـ ٤٢٥ من أعضاء قوات الدفاع والأمن المالية على حدود استخدام القوة في العمليات العسكرية والشرطية، وحماية المدنيين، والتعامل مع المحتجزين والضمانات في المحاكمات الجنائية ذات الصلة بالنزاع. وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، قدمت البعثة تدريجياً ماثلاً في مجال بناء القدرات إلى ١١ ممثلاً عن المجلس الأعلى لوحدة أزواد والحركة العربية لأزواد (مجلس التنسيق)، والحركة الوطنية لتحرير أزواد. وتواصل البعثة لفت انتباه الأطراف إلى الحالات الفردية أو الأنماط الهامة والتوصية باتخاذ إجراءات تصحيحية.

انتهاكات حقوق المرأة

٣٢ - لم تقم المحاكم المالية بعد بالمحاكمة في قضايا العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، ولكن في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، قدمت ست من المنظمات المحلية غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان شكاوى جنائية نيابة عن ٨٠ امرأة وفتاة (تتراوح أعمارهن بين ٩ سنوات و ٥٥ سنة) بشأن العنف الجنسي المرتكب من قِبل أعضاء الجماعات المسلحة في عام ٢٠١٢. وحددت البعثة المتكاملة ٣٢ امرأة تعرضن للعنف الجنسي المرتبط بالنزاع في إقليم تمبكتو، وأحالتهم إلى منظمات غير حكومية مستعدة لمساعدتهن في رفع دعاوهم أمام القضاء. وترصد البعثة المتكاملة عن كثب التقدم الذي يحرزه النظام الجنائي في قضايا العنف الجنسي، بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالنزاع. وفي غاو، أعاققت السلطات العسكرية المالية تحقيقاً جنائياً في عمليتي اغتصاب يُدعى أن جنوداً من القوات المسلحة المالية ارتكبوها في أيار/مايو، حيث ضغطت السلطات في إحدى القضيتين على والد الضحية البالغ عمرها ١٤ عاماً ليسحب الدعوى وامتنعت، في القضية الأخرى، عن الامتثال لطلب الشرطة القضائية تمكينها من الوصول إلى الشخص المشتبه باغتصابه فتاة في الحادية عشرة من العمر.

انتهاكات حقوق الطفل

٣٣ - في ١٦ أيلول/سبتمبر، فرزت البعثة المتكاملة واليونييسيف العناصر المسلحة للحركة العربية لأزواد (مجلس التنسيق) والحركة الوطنية لتحرير أزواد المراقبة في بير (إقليم تمبكتو)، وتبينت أن خمسة أطفال بين ١٥ و ١٧ عاما إضافة إلى اثنين شابين قد جرى على الأرجح تجنيدهم وهم قُصّر. ووقعت الجماعتان المسلحتان في ١٨ أيلول/سبتمبر أوامر تحظر على قواهما ارتكاب الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال. وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، أرسلت البعثة المتكاملة واليونييسيف بعثة لحماية الأطفال إلى منطقة تابانكورت (إقليم غاو)، تعهدت خلالها الحركة العربية لأزواد (الخطوة التمهيدية) وغايتا باحترام المعايير الدولية لحماية الأطفال، لا سيما حظر تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاع المسلح. والتزمتا أيضا بالتحقق من أن جميع المجندين تزيد أعمارهم عن ١٨ عاما. وقامت اليونييسيف بلم شمل ٣٦ صبيا من المرتبطين سابقا بالجماعات المسلحة بأسرهم في غاو وكيدال وموبيتي وتمبكتو في عام ٢٠١٤، من بينهم واحد خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولا يزال صبي ارتبط سابقا بالجماعات المسلحة موجودا في المركز الذي تدعمه اليونييسيف ريشما يجري لم شمله بأسرته.

٣٤ - وبالرغم من استمرار أنشطة الدعوة التي تقوم بها الأمم المتحدة، لا يزال تسعة أطفال رهن الاحتجاز في مراكز الاحتجاز بياماكو لارتباطهم المزعوم بالجماعات المسلحة في مالي، في انتهاك للبروتوكول المتعلق بإطلاق سراح الأطفال المرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة في مالي ولم شملهم بذويهم وإعادة إدماجهم، الذي وقّعه الحكومة في تموز/يوليه ٢٠١٣.

سادسا - المساعدة الإنسانية

٣٥ - لا تزال الحالة الأمنية تعرقل وصول المساعدة الإنسانية في شمال مالي. ولأول مرة منذ بداية الأزمة في عام ٢٠١٢، قُتل اثنان من العاملين في المجال الإنساني في ٢٩ أيار/مايو في إقليم تمبكتو حينما اصطدمت سيارتهما بجهاز متفجر مرتبط بمتحكم فيه عن بعد. وسُرقَت مركبتان تابعتان لمنظمتين دوليتين غير حكوميتين في ٨ و ٩ تشرين الثاني/نوفمبر قرب مينكا (إقليم غاو). وساعدت قوة البعثة المتكاملة في استعادة الركاب في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، سُرقَت مركبة ثالثة مملوكة لمنظمة غير حكومية في نفس المنطقة. وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، هاجم رجالان مسلحان قافلة إنسانية على مسافة ٢٠ كم غرب تمبكتو. وقد سرق المسلحان مركبة واحدة، لكنهما لم يلحقا أذى بالركاب.

٣٦ - وسجّلت المنظمة الدولية للهجرة مرة أخرى انخفاضاً في عدد المشردين داخليا في مالي (٨٦.٠٢٦ شخصا في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر نزولا من ٩٩.٨١٦ شخصا في أواخر

أيلول/سبتمبر). وظل عدد اللاجئين الماليين المسجلين في البلدان المجاورة من قِبَل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مستقرًا نسبيًا، عند مستوى ١٤٣ ٥٣٠ شخص في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. وقد قام كلٌّ من المنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بوضع استراتيجية شاملة لإيجاد حلول دائمة للمشردين داخلياً والعائدين تشمل المصالحة والتماسك الاجتماعي، والأمن الغذائي، وسبل العيش، والملكية، والأصول، والجوانب المتصلة بالتوثيق. ومن المتوقع عودة نسبة كبيرة من المشردين داخليا واللاجئين الماليين إذا جرى التوصل إلى اتفاق في الجزائر العاصمة.

٣٧ - وطراً تحسُّن على حالة الأمن الغذائي في مالي. فقد انخفض عدد الأشخاص الذين يفتقرون إلى الأمن الغذائي في مالي من ٨١٢ ٢٣٦ شخصاً يحتاجون إلى مساعدة غذائية عاجلة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ إلى حوالي ٢٦٣ ٠٣٩ شخصاً. وفي آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر، وزعت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة الأسمدة وبذور الأرز وبذور الفول السوداني وبذور الدخن والذرة الرفيعة على ٢١٥ ٠٠٠ من أفراد الأسر المعيشية الضعيفة في مناطق غاو وموبي وتمبكتو. والنتائج الأولية للمسوح الزراعية للموسم ٢٠١٤-٢٠١٥ مُرضية بوجه عام. بيد أن بعض المناطق في غاو وتمبكتو وموبي شهدت نقصاً في الأمطار سيؤثر على الأنشطة الزراعية والرعية.

إيولا

٣٨ - حتى الآن، جرى الكشف عن ثماني حالات إصابة بفيروس إيولا في مالي، شملت ستة أشخاص لقوا حتفهم واثنين تعافيا. وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، أُفيد بوقوع أول إصابة بفيروس إيولا في إقليم كايس؛ حيث توفيت طفلة في الثانية من عمرها كانت عائدة من غينيا متأثرة بإصابتها بفيروس إيولا، لكنها لم تنقل الفيروس إلى أي شخص خالطته. وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، أُفيد عن انتشار الفيروس في باماكو حينما نقل مسافر من غينيا حامل لأعراضه العدوى إلى عدد من مقدمي الرعاية الصحية في مستشفى باستور، الذي هو أيضاً مرفق الإحالة الطبية التابع للأمم المتحدة. وسرعان ما وضعت حكومة مالي المستشفى تحت الحجر الصحي، وساعدت وحدات الشرطة المشكلة التابعة للبعثة المتكاملة السلطات المالية في توفير الأمن حول المستشفى. واستهلت الحكومة لاحقاً عملية تتبع وتعقب شاملة أنجزت حتى الآن متابعة ما يزيد على ٤٠٠ ممن خالطوا شخصاً مصاباً. وأتم آخر شخص خالط مصاباً مدة الحجر الصحي الإلزامي لمدة ٢١ يوماً في ١٥ كانون الأول/ديسمبر. وما لم تُسجَّل حالات أخرى، يمكن إعلان مالي خالية من الفيروس في كانون الثاني/يناير.

٣٩ - واستهلت الأمم المتحدة عملية مواجهة للطوارئ دعماً لجهود الحكومة المالية. وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، نشرت منظمة الصحة العالمية ٦٣ خبيراً متخصصاً في الوبائيات، واقتفاء أثر مخالطي المرضى، والوقاية من العدوى والتصدي لها، وإدارة الحالات. وبينما دعمت منظمة الصحة العالمية والبعثة المتكاملة عملية التبعية الحكومية، نشرت المنظمة الدولية للهجرة أفراداً إلى المنافذ الحدودية لتعزيز رصد وتتبع المسافرين بين غينيا ومالي، ولتنوعية السكان المحليين بفيروس إيبولا. وبناء على طلب من الرئيس كيتا، أنشأت في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر مركزاً لدعم بعثة الأمم المتحدة للتصدي للعاجل لفيروس إيبولا في مالي، الذي يعمل بالتنسيق مع البعثة المتكاملة ويتلقى منها الدعم. وقامت اليونيسيف، بالتنسيق مع منظمة الصحة العالمية، بتعزيز استجابتها دعماً لوزارة الصحة فيما يتصل ببرامج المياه والمرافق الصحية والنظافة الصحية. ودعمت اليونيسيف أيضاً النهوض بالنظافة الصحية والوقاية على مستوى المجتمع المحلي وفي المدارس، والأنشطة النفسية - الاجتماعية وأنشطة التعبئة الاجتماعية. وإضافة إلى ذلك، نُشر فريق للأمم المتحدة معني بالتقييم والتنسيق في حالات الكوارث في أوائل كانون الأول/ديسمبر لفترة ثلاثة أسابيع لدعم الحكومة في إنشاء مركز عمليات معني بفيروس إيبولا وإنشاء آليات لتيسير التنسيق بين الحكومة والشركاء. وقامت البعثة المتكاملة لاحقاً بنشر موظفين إلى هيكل التنسيق الوطني وقدمت الدعم اللوجستي والمادي.

سابعاً - الانتعاش المبكر والتنمية

٤٠ - في ٣٠ أيلول/سبتمبر، استضافت باريس اجتماعاً متابعة مؤتمر بروكسل للمانحين لعام ٢٠١٣ الذي تعهد بتقديم ٤ بلايين دولار. ويظل معدل الالتزام مثلما كان عليه في أيار/مايو - ٧٣ في المائة - بينما صُرف بالفعل ٥١ في المائة. وفي حين أن الأمم المتحدة لم تتعهد سوى بمبلغ ٢٣٢ مليون دولار من الأربعة بلايين دولار، فقد صرفت المنظمة في عام ٢٠١٣ وحده ٣٤٦ مليون دولار ويصل إنفاقها المتوقع لعام ٢٠١٤ إلى ٥٢٩ مليون دولار.

٤١ - وساعدت اليونيسيف وزارة التعليم في تدشين العام الدراسي ٢٠١٤-٢٠١٥ الذي بدأ في تشرين الأول/أكتوبر. وفي حين يظل ٢٥ في المائة من المدارس في الأقاليم الشمالية الثلاثة مغلقاً، فإن معدل الالتحاق بالمدارس قد عاد إلى ٩٤ في المائة من مستواه عام ٢٠١١. وتحقق معظم التقدم في إقليم تمبكتو حيث يعمل الآن ٨٦ في المائة من المدارس. وتوجد في

إقليم كيدال الآن ١٣ مدرسة مفتوحة، بالمقارنة بسبع كانت مفتوحة قبل الاضطرابات في أيار/مايو.

٤٢ - وبالشراكة مع منظمات وطنية ودولية، أتمت البعثة المتكاملة عشرة مشاريع ذات أثر سريع منذ حزيران/يونيه، بما في ذلك إعادة تأهيل وتجهيز مراكز الشرطة والدرك في إقليمي غاو وتمبكتو، ودعم الجمعيات النسائية. وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، دشنت البعثة المتكاملة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) عشرة مشاريع ذات أثر سريع لإعادة تأهيل أربع مكتبات خاصة في تمبكتو تضم مخطوطات قديمة. وفي غاو، رمت اليونسكو، في ٣ تموز/يوليه، بدعم لوجستي من البعثة المتكاملة، مقبرة أسكيا التي هي من مواقع التراث العالمي.

ثامنا - توسع البعثة المتكاملة وتفعيلها

٤٣ - حتى ١ كانون الأول/ديسمبر، بلغ قوام البعثة المتكاملة ٧٤ في المائة من موظفيها المأذون بهم. وتبلغ نسبة الوظائف المدنية المأذون بها المشغولة ٦٩ في المائة (٧٦ في المائة من الوظائف الدولية، و ٥٦ في المائة من الوظائف المؤقتة الوطنية، تشغل منها نساء ٣٠ في المائة و ٢١ في المائة، على التوالي). ونُشر في المجموع ٧٢ في المائة من العدد المقرر لأفراد الشرطة (٥ في المائة منهم نساء).

٤٤ - وحتى ١٥ كانون الأول/ديسمبر، نُشر ما نسبته ٧٦ في المائة من القوام المأذون به للأفراد العسكريين (١٢ في المائة منهم نساء). ويواصل العنصر العسكري العمل في ظروف بالغة الصعوبة في الشمال. ولا يزال عدم توفر قدرات الاكتفاء الذاتي والمعدات المملوكة للوحدات، بما يفي بمعايير الأمم المتحدة، يحد من القدرة التشغيلية لمعظم الوحدات السابقة التابعة لبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في مالي. ومن بين سبع كتائب مشاة ووحدات احتياطية للقوة في الميدان، لا تفي بالكامل ببيان متطلبات الوحدات الخاص بالأمم المتحدة سوى اثنتين. ويتراوح النقص الذي تعانيه الوحدات الخمس الأخرى بين ٥٠ و ٨٠ في المائة في فئة المعدات المملوكة للوحدات المتمتعة بالاكتفاء الذاتي.

٤٥ - وبذل عنصر دعم البعثة جهدا كبيرا لتحسين الأحوال المعيشية العامة للوحدات وأفراد الشرطة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويعمل العنصر على توفير ٢٠٠ خيمة جديدة، وقام بتركيب وحدات أماكن الإقامة السابقة التجهيز، وحفر ٢٣ بئرا في تسعة مواقع، وتوفير معدات الاتصالات إلى البلدان المساهمة بقوات، بما في ذلك الهواتف الساتلية، وتوصيل المياه والوقود وحصص الإعاشة جوا إلى أغيلهوك وتيساليت (إقليم كيدال)، خلال

شهرين بينما كان فريق تطهير الطرق التابع للقوة يتحقق من طريق الإمداد الذي يمر عبر غاو - النفيس - كيدال - أغيلهوك - تيساليت. ووصلت أول قافلة لوجستية بعد عملية تطهير الطريق إلى كيدال في ١٣ كانون الأول/ديسمبر وإلى تيساليت في ١٧ كانون الأول/ديسمبر.

٤٦ - وواصلت البعثة المضي قدما في تنفيذ خططها الطموحة في مجال التشييد. وفي ضوء زيادة انعدام الأمن في شمال مالي، أُتخذت تدابير لتعزيز الأمن المادي لجميع منشآت البعثة المتكاملة، بما في ذلك أمن المحيط الخارجي حول جميع المخيمات ومهبط الطائرات في كيدال. وتتوقع البعثة إتمام تشييد وإعادة تأهيل المخيمات الرئيسية في موبتي وتمبكتو وغاو وكيدال في أوائل عام ٢٠١٥، مما سيتيح نقل مواقع وحدات الشرطة المشكلة والوحدات العسكرية ونشر المزيد من أفراد الشرطة والأفراد العسكريين والموظفين المدنيين في هذه المخيمات. ويأوي مخيما غاو وتمبكتو أفراد الوحدات العسكرية. وتقوم البعثة أيضا بتشيد موقع جديد للمقر قرب مطار باماكو الدولي على أرض وفرتها حكومة مالي، بغرض إخلاء مقرها الحالي في فندق "لاميتيه". ومن المقرر أن يكتمل بحلول تموز/يوليه ٢٠١٥ تحديث تسعة مخيمات صغيرة يأوي أغلبها بالفعل وحدات المشاة. وتنوي البعثة الاستعانة بمتعاقدين لبناء المخيمات الصغيرة الإضافية الخمسة المقررة في خطة توزيع البعثة لعامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦. ويقوم المتعاقدون التجاريون بتحديث مدارج الطائرات في مطارات غاو وكيدال وتيساليت وتمبكتو. وسيتيح ذلك للبعثة ملء الطائرات بكامل طاقتها وزيادة توفير السلع والخدمات لتلك المناطق.

الإجراءات الجارية لتحسين قدرات البعثة المتكاملة

٤٧ - أحرزت البعثة المتكاملة تقدما في تنفيذ التدابير الرامية إلى تفعيل الكامل لقدراتها وتعزيزها في مواجهة تزايد الهجمات غير المتناظرة ضدها. وأعرب مجلس الأمن عن تأييده لهذه التدابير خلال جلسة التحاور غير الرسمية التي عقدها في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر.

التخطيط الاستراتيجي/القيادة والسيطرة

٤٨ - قامت الأمانة العامة باستعراض منسق لقواعد الاشتباك لقوة البعثة المتكاملة خلص إلى أن القواعد الحالية صارمة بما فيه الكفاية للسماح للبعثة بأن تنفذ ولايتها الحالية تنفيذًا كاملاً. وتأذن قواعد الاشتباك للوحدات العسكرية التابعة للبعثة باستخدام القوة، بما فيها القوة القاتلة، في ممارسة الحق الطبيعي في الدفاع عن النفس؛ وفي حماية المدنيين الذين يواجهون تهديدا وشيكاً بالتعرض للعنف البدني، وفي تنفيذ مهام تحقيق الاستقرار. وقدّم

التوجيه إلى البعثة المتكاملة بشأن تطبيق قواعد الاشتباك فيما نظمت البعثة دورات تدريبية لجميع أفرادها العسكريين بشأن تلك القواعد ونطاق سلطة قائد القوة فيما يتعلق بنشر القوات وفقاً لاحتياجات العمليات. وفي الفترة من ١٠ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، ساعد فريق تابع لإدارة عمليات حفظ السلام قوة البعثة المتكاملة في إعادة تنظيم قطاعها العسكرية والتخطيط لإشراك أفرقة توجيه واتصال في مجال العمليات لدعم كتائب المشاة التي لم يسبق لها أن شاركت في حرب غير متناظرة. وفي ٣ كانون الأول/ديسمبر، أنشأت البعثة قطاعاً عسكرياً ثالثاً لكيدال - القطاع الشمالي - بغية تحسين تزامن عمليات مختلف عناصر البعثة المتكاملة في الإقليم وتعزيز القيادة والسيطرة وكذلك القدرات في المنطقة. ويوجد في كيدال رئيس مكتب، من الموظفين المدنيين، وعناصر مدنية. وستشرع البعثة المتكاملة في عملية تنقيح لمفهوم البعثة في أوائل عام ٢٠١٥ سيسترشد به استعراض المفاهيم التكميلية للعنصر العسكري وعنصري الشرطة والدعم التي تعطي تفاصيل بشأن تنفيذ مفهوم البعثة وتدعمه. وسيجري إتمام هذا العمل عندما تتولى القيادة العليا الجديدة للبعثة مهامها.

تقديم المساعدة إلى الوحدات وبرنامج مكافحة الأجهزة المتفجرة المرتجلة

٤٩ - تواصل، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، التنفيذ المعجل لبرنامج البعثة المتعلق بمكافحة الأجهزة المتفجرة. إذ اشترت البعثة معدات متخصصة (سيارات إسعاف مصفحة، ومركبات واقية من الألغام ومجموعات لوازم طبية)؛ وقامت بتدريب ٣٠٦٣ فرداً عسكرياً على الوقاية من الأجهزة المتفجرة المرتجلة والتخفيف من مخاطرها و ١٤٨١ فرداً آخرين على الإسعافات الأولية، ونظمت أنشطة توجيه من أجل سريتي البعثة المعنيتين بالتخلص من الذخائر المتفجرة اللتين لهما تجربة محدودة في التعامل مع ظروف حرب غير متناظرة، وبنيت قدراتها التشغيلية (أصبحت ثلاثة أفرقة لتحديد الأسلحة الآن قادرة على أداء مهامها). وموّل جزء كبير من هذا الجهد المكثف الرامي إلى تمكين وحدات البعثة من التصدي باقتدار لخطر الألغام والأجهزة المتفجرة المرتجلة من خلال الصندوق الاستئماني لبعثة الدعم الدولية. وسُتستخدم الأموال المتبقية لدعم تدابير التخفيف الإضافية، بما في ذلك التدريب قبل النشر، ووضع نظم مراقبة وإنذار، بما فيها فرق مزودة بكلاب، في معسكرات البعثة.

الأصول الاستخباراتية وإدارة المعلومات الاستخباراتية

٥٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نشرت الأصول الجوية للبعثة المتكاملة مؤقتاً في كيدال للقيام بعمليات استطلاع ومراقبة تتعلق بتحركات الجماعات المسلحة، لا سيما في وادي تيلمسي (إقليم غاو). وقامت وحدة دمج جميع مصادر المعلومات في وقت لاحق

بدمج وتحليل البيانات التي تم جمعها. كما بدأت الوحدة تدريب وحدات المشاة بشأن الوعي بأهمية المعلومات وإجراءات تبادلها بغية تعزيز تدفق المعلومات داخل قوة البعثة المتكاملة. وأنشأت البعثة مجلساً لتبادل المعلومات يضم العنصر العسكري، ووحدة دمج جميع مصادر المعلومات، ومركز العمليات المشتركة، ومركز التحليل المشترك للبعثة، وشرطة الأمم المتحدة، وقسم الأمن والسلامة. ويهدف المجلس إلى إدماج تدفق المعلومات داخل البعثة والرفع من مستواه إلى أقصى حد ممكن. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، بدأت الوحدة أعمال البناء لإنشاء وحدة داخل معسكر تمبكتو الجديد.

التعاون مع القوات المالية و "عملية برخان"

٥١ - واصلت البعثة المتكاملة تعاونها الوثيق مع عملية برخان، بطرق منها تبادل المعلومات الاستخباراتية وإجراء عمليات منسقة، فيما يتعلق بمهام كل واحدة منهما. ويواصل أربعة أفراد فرنسيين تابعين لمفارز الاتصال والدعم العملي تقديم الدعم إلى البعثة المتكاملة، بهدف أساسي هو إزالة التضارب بين عملياتها وعملية بارخان. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت عملية برخان الدعم إلى عمليتي إجلاء طبي لموظفين تابعين للبعثة المتكاملة.

٥٢ - وفي ٧ تموز/يوليه ٢٠١٤، وقعت البعثة مذكرة تفاهم مع وزارة الداخلية والأمن تحدد آليات ملموسة لقيام شرطة الأمم المتحدة بتوفير المساعدة التقنية والتوجيه وغيرهما من أشكال الدعم في مجال بناء القدرات. وأُقرت في وقت لاحق خطط استراتيجية مشتركة وخطط عمل مشتركة مع كل مؤسسة من المؤسسات الأمنية الأربع، أي الشرطة الوطنية، والدرك الوطني، والحرس الوطني، والحماية المدنية. ومنذ ١٥ أيلول/سبتمبر، أجرت شرطة الأمم المتحدة حوالي ٦٧٩ ١ ساعة من الدورات، بما في ذلك دوريات مشتركة طويلة المدى، في جميع الأقاليم الشمالية باستثناء كيدال.

تنفيذ ترتيبات وقف إطلاق النار

٥٣ - في إطار جهود البعثة المتكاملة الرامية إلى التخفيف من حدة التوتر في الميدان، عقدت في ١٦ كانون الأول/ديسمبر أول اجتماع للجنة التقنية المشتركة الموسعة للأمن. واتفقت الأطراف على أن الاجتماعات اللاحقة ستعقد شهرياً، وأن تفعيل الفريق المشترك للرصد والتحقق في تمبكتو وشيك، وأن الفريق المشترك للرصد والتحقق في كيدال سيبدأ عمله في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. واتفقت الأطراف أيضاً على تحديد مواقع للتجميع واستطلاعها، وعلى أنه يمكن القيام بعمليات تناوب القوات وتوفير اللوازم طالما تحققت منها اللجنة التقنية المشتركة للأمن ولم يطرأ تغيير على مستويات القوات والأسلحة. وأخيراً،

اتفقت الأطراف على إيفاد أفرقة تقنية مشتركة للرصد والتحقق من أجل تأكيد وجود قوات في المواقع التي ذُكرت خلال اجتماع اللجنة في تموز/يوليه، وكذلك في ستة مواقع متنازع عليها حالياً.

تحسين القدرة والتركيز العمليتين

٥٤ - بعد دراسة جميع البدائل الممكنة، خلصت الأمانة العامة إلى أن الشروع في نشر القوات المساهم بها التي سبق تحديدها يظل الخيار الأسرع من أجل النشر الكامل للأفراد العسكريين المأذون بهم وعددهم ٢٠٠ ١١. وفي الوقت ذاته، تواصل الأمانة العامة استكشاف جميع الخيارات من أجل تعزيز ودعم القدرات العملية الحالية للبعثة في بيئة شمال مالي الصعبة. وشرعت البعثة في نقل كتيبة مشاة واحدة من ديابالي إلى غاو (توجد سريتا مشاة بالفعل في غاو، وستصل الوحدات الأخيرة إلى هناك في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥)، وبذلك يتعزز الوجود العسكري للبعثة في القطاع الشرقي، ويتسنى القيام بعملية النقل لاحقاً إلى القطاع الشمالي الذي أنشئ حديثاً. وتعمل البعثة حالياً على نشر وحدة لخدمات المطارات في كيدال وتيساليت وقد وضعت الصيغة النهائية لخطة نشر وحدة طائرات هليكوبتر متوسطة الحجم للخدمات، وكتيبة مشاة في منطقة تمبكتو، وكتيبة جنود احتياط، وسريتي مشاة في إقليم كيدال بحلول نيسان/أبريل ٢٠١٥. ومن المقرر القيام بنشر طائرات هليكوبتر هجومية وأخرى مخصصة للخدمات في القطاع الغربي، ووحدتين لحماية القوة أصغر حجماً في الربع الثاني من عام ٢٠١٥. وبدأت البعثة المتكاملة العمل بنهج التناوب فيما بين المساهمين بقوات الأربعة الحاليين في إقليم كيدال من أجل تخفيف الضغط على الوحدة المنتشرة في أغيلهوك. كما بدأت البعثة في تحديد الفرق والوحدات العسكرية المنتشرة في المناطق الشديدة المخاطر في شمال مالي التي يحتمل أن يكون لها الحق في الحصول على علاوة المخاطرة. ولا يزال ينتظر نشر وحدتين من الشرطة المشكلة.

دعم البعثة

٥٥ - لتحسين دعم البعثة اللوجستي للوحدات والشرطة المنتشرة في أصعب البيئات في مالي، كلفت البعثة موظفي دعم مدنيين بتيسير التخطيط اللوجستي والإبلاغ لبعض الوحدات العسكرية المنتشرة في كيدال وتيساليت. ويقدم موظفو اللوجستيات المدنيون المشورة والتدريب والتوجيه للوحدات التي تعمل في أبعد المواقع وأصعب الظروف. وتقوم البعثة حالياً بتعزيز قدراتها الطبية في المنطقة ذاتها بنقل مستشفى من المستوى الثاني من سيفاري إلى كيدال.

أثر تفشي فيروس إيبولا على موظفي الأمم المتحدة

٥٦ - وضع مستشفى باستور، وهو المرفق الطبي الذي يحال إليه موظفو الأمم المتحدة في باماكو لتلقي العلاج، تحت الحجر الصحي في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر عقب وفاة ممرضة تعرضت لعدوى فيروس إيبولا. وكان ٢٣ فردا من حفظة السلام أدخلوا مستشفى باستور في ذلك الوقت بعد إصابتهم بجروح خطيرة أثناء أداء خدماتهم في شمال مالي. وتم التصريح بعدم إصابتهم بالمرض ونقلوا إلى مرافق صحية مناسبة بعد انتهاء فترة الحجر في ٦ كانون الأول/ديسمبر.

٥٧ - وفي إطار التصدي لتفشي مرض فيروس إيبولا، بدأت البعثة المتكاملة بفحص درجة حرارة جميع الموظفين والزائرين الذين يدخلون مرافق البعثة في باماكو في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر. وبنيت البعثة أيضا مركزا لعلاج المصابين بفيروس إيبولا في باماكو، وقدمت التدريب المناسب لموظفيه. وتجري الأعمال التحضيرية من أجل بناء مرافق ماثلة في تمبكتو وغاو وموبتي.

٥٨ - ونظرا لعدم وجود مرفق طبي خاص بالإحالات في باماكو، اتخذت البعثة المتكاملة إجراءات فورية من أجل ضمان توفير قدرات طبية مؤقتة مناسبة لموظفي الأمم المتحدة في الوقت الذي يجري فيه إنشاء مستشفى تابع للأمم المتحدة من المستوى الثاني لتعويض المرافق التي كان يوفرها في السابق مستشفى باستور. وتشمل هذه الإجراءات جهودا ترمي إلى تعزيز قدرة المستشفى من المستوى الأول التابع للبعثة المتكاملة، بطرق منها توفير عاملين في المجال الطبي في الأوقات التي تكون فيها الطلبات على الخدمات أكثر من القدرات المتاحة، وكذلك معدات تم الحصول عليها في شكل تبرعات ثنائية؛ وتقييم قدرات المستشفيات البديلة في باماكو على تلبية معايير الأمم المتحدة من أجل تقديم العلاج لموظفيها؛ والحصول على موافقة بعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي في مالي على علاج الحالات الطارئة على أساس استرداد التكاليف. وبدأت أعمال إنشاء مرفق طبي من المستوى الثاني تابع للأمم المتحدة بالقرب من مطار باماكو في ٨ كانون الأول/ديسمبر. وفي موازاة ذلك، بدأت عملية شراء من أجل توفير أي معدات و/أو موارد بشرية ضرورية عن طريق التعاقد التجاري.

تاسعا - المعايير المرجعية

٥٩ - تركز المعايير المرجعية التي حددها بصورة مشتركة كل من السلطات المالية والبعثة المتكاملة وفريق الأمم المتحدة القطري على ثلاث مهام ذات أولوية محددة في قرار مجلس الأمن ٢١٦٤ (٢٠١٤)، وهي الأمن وتحقيق الاستقرار وحماية المدنيين؛ ودعم عملية الحوار

السياسي الوطني والمصالحة الوطنية؛ وتقديم الدعم من أجل إعادة بسط سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد، وإعادة بناء قطاع الأمن في مالي، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وتقديم المعونة الإنسانية. وتم تحقيق تقدم في عملية وضع المعايير المرجعية بالتنسيق والتكامل مع عمليات التخطيط الأخرى، مما فيها إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الذي مدته خمس سنوات والميزنة القائمة على النتائج للبعثة المتكاملة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦. وبعد إجراء مشاورات داخل الحكومة، بقيادة وزارة الشؤون الخارجية، أضاف الطابع الرسمي على المعايير المرجعية المتفق عليها لقياس التقدم المحرز نحو توطيد السلام في مالي، وذلك في رسالة وقعها وزير الخارجية والبعثة المتكاملة في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر. وسترد المعايير المرجعية والمؤشرات في مرفق لتقرير المقبل.

عاشرا - ملاحظات

٦٠ - تتواصل المفاوضات في الجزائر العاصمة، وإنني أحيي التزام أطراف النزاع في مالي بالجلوس إلى طاولة الحوار أربع مرات في غضون ما يقارب أربعة أشهر. فالأمر يتعلق بنزاع دام أكثر من نصف قرن ولا يمكن تسويته بين عشية وضحاها. ورغم إدراكي لضرورة التوصل إلى اتفاق في غضون فترة زمنية معقولة، فإني أعتبر أنه من المهم بنفس القدر إمهال أطراف النزاع متسعا من الوقت لمعالجة القضايا المتنازع بشأنها معالجة جماعية وتسويتها على نحو يكفل التوصل إلى اتفاق شامل للجميع وقابل للاستمرار والتنفيذ. وأثني على حكومة الجزائر لقيادتها الحوار بين الأطراف المالية ولما تبذله من جهود لدفع تقدم المفاوضات من خلال وسائل منها طرحها على أطراف النزاع أفكارا ومقترحات موضوعية وإجراؤها لمناقشات ثنائية متواصلة مع كل منها. وأرحب بمشاركة الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الإسلامي وبوركينا فاسو وتشاد، وموريتانيا والنيجر في جهود الوساطة. وإن الأمم المتحدة تظل ملتزمة، من خلال مشاركة ممثلي الخاص في تلك الجهود، بدعم عملية الحوار بروح من المسؤولية الجماعية، وبالتشجيع على إجراء مشاورات تشرك جميع مكونات المجتمع في مالي دعما للمقترحات الداعية إلى إحلال سلام قابل للاستمرار والتنفيذ.

٦١ - وإني إذ أتطلع إلى المستقبل، أدعو أطراف عملية السلام - حكومة مالي والجماعات المسلحة الممثلة - إلى اغتنام فرصة توقف المفاوضات، لتثبيت تحليلها بروح القيادة السياسية وتضع الحلول التوفيقية اللازمة للتوصل إلى اتفاق في الجزائر العاصمة. فهذه العملية تتيح فرصة تاريخية لتحقيق سلام دائم في مالي. ولئن كان باستطاعة المجتمع الدولي أن يعزز الحوار

من خلال جهود الوساطة التي يقوم بها، والحلول المبتكرة التي يقترحها لتسوية الخلافات العالقة، فإن الأمر يظل موكولا إلى أطراف النزاع في مالي، حيث إنه يتعين عليها أن تغتنم هذه الفرصة السانحة. ولا بد من أن تتوفر لدى الأطراف الإرادة السياسية الصادقة إذا ما أريد التوصل إلى اتفاق سلام بتوافق الآراء. ومن الأهمية بمكان كذلك حشد تأييد جميع شرائح المجتمع في مالي للسلام، باعتبار أن أطراف النزاع والشركاء القائمين بالوساطة قد التزموا باتباع خارطة الطريق المنصوص عليها في إطار عملية الجزائر.

٦٢ - وواضح أنه حتى في حالة التوصل في غضون الأشهر القادمة إلى الإطار العام لاتفاق سلام في المستقبل، سيظل هناك الكثير مما ينبغي إنجازه لبلورة نطاق هذا الاتفاق وانطباقه ومواعيد تنفيذه. فالخبرة المكتسبة من عمليات السلام الماضية في مالي وفي أماكن أخرى تؤكد أن من الضروري ألا يكون هناك في ما يتعلق بمضمون ترتيبات التنفيذ ومسؤوليات الأطراف، والضامنين الدوليين، أي نقاط غموض أو تفاصيل غير كافية قد تجهض الثقة في عملية السلام في المهد. ولن تتطلب هذه العملية التزام الأطراف المعنية بها فحسب، وإنما ستتطلب أيضا أن يقدم شركاء مالي الإقليميون والدوليون الدعم السياسي والخبرات التقنية والموارد للعمل المتعلق بوضع تفاصيل الترتيبات العملية وطرائق تنسيق الأنشطة المتعلقة بالتنفيذ. وسعيا إلى تحقيق هذه المهمة الأساسية، فإن الأمم المتحدة، باعتبارها شريكا أساسيا في تنفيذ أي اتفاق للسلام في مالي، ملتزمة بأن تنسق مع الشركاء المتعددي الأطراف والإقليميين والدوليين.

٦٣ - وما زال القلق يساورني إزاء الاشتباكات التي اندلعت بين الحركات المسلحة في بعض البلدات في أقاليم الشمال، واستمرار جميع أطراف النزاع في انتهاك اتفاقات وقف إطلاق النار. وأهيب بها جميعها إلى إظهار حسن نيتها، والامتناع عن أي أعمال ربما تفسد مفاوضات الجزائر العاصمة. وأحث الأطراف على أن تيسر على نحو فعلي الدعم لهيئات إدارة وقف إطلاق النار، وبخاصة أفرقة الرصد والتحقق المشتركة واللجنة التقنية المشتركة للأمن وكذلك تدابير بناء الثقة. فمن الأهمية بمكان أن تكون هناك ترتيبات أمنية واضحة ومفصلة مقبولة لجميع الأطراف وتساعد على معاضدة وتعزيز أي اتفاق سلام.

٦٤ - ومن التطورات المثيرة للقلق أيضا، استمرار الهجمات غير المتناظرة على أفراد الأمم المتحدة لحفظ السلام، إضافة إلى الاغتيالات وأعمال الاختطاف التي تستهدف المدنيين. وقد أحزنني كثيرا مقتل ١٦ من أفراد حفظ السلام وجرح ١٤ آخرين خلال الأشهر الثلاثة الماضية. وأغتتنم هذه الفرصة لأعرب مرة أخرى عن تعازي لأسر القتلى من أفراد حفظ السلام ولحكومات بلدانهم، وعن تمنياتي للجرحى بالشفاء العاجل. فأعمال الإرهاب هي

أعمال إجرامية لا يمكن تبريرها وإن المجتمع الدولي ملتزم بمساعدة حكومة مالي في حربها ضد أعداء السلام. وأهيب كذلك بجميع الأطراف إلى أن يدينوا بشدة أعمال الإرهاب، وأن يرفضوها، وأن يعملوا بنشاط على مكافحتها، فهي أعمال إجرامية لا يمكن تبريرها، بصرف النظر عن دواعيها، ومكان وزمان وقوعها، وأيا كان مرتكبها.

٦٥ - وقد سلطت الهجمات التي شنت على البعثة خلال الأشهر الماضية الضوء على ضرورة المسارعة إلى تعزيز البعثة بتعزيز التدابير الرامية إلى منع الهجمات بالأجهزة المتفجرة المرتجلة وغيرها من الأسلحة غير المباشرة. وإني أشجع جميع البلدان المساهمة بقوات في البعثة على مواصلة جهودها الرامية إلى رفع مستوى المعدات والوحدات المنتشرة في مالي. وتكريسا لروح المسؤولية المشتركة، فإنني أدعو كذلك الجهات المانحة الثنائية إلى أن تكثف جهودها من أجل دعم البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في هذه المساعي. وستظل الأمم المتحدة أيضا ملتزمة بدعم هذه الجهود من خلال استخدام موارد الصندوق الاستئماني، وهي تشكر جميع الذين قدموا لهذا الصندوق تبرعات سخية. وعلى نحو ما أكدته مجلس الأمن في جلسة الحوار التفاعلي غير الرسمي التي عقدت في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، وتذكيرا بإحدى توصيات اجتماع نيامي المعقود في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، فإن اتخاذ إجراءات إقليمية لكبح حرية تنقل الإرهابيين يظل ذا أهمية حاسمة لتهيئة بيئة أمنية في المنطقة تفضي إلى انجاح عملية السلام في مالي.

٦٦ - وتواصل البعثة تنسيق الأنشطة مع عملية برخان وقوات الدفاع والأمن المالية، وذلك ضمن معايير ولاية كل كيان المتميزة والمختلفة أساساً. وأود أن أعرب عن امتناني للدعم المستمر الذي تقدمه عملية برخان للبعثة على النحو المنصوص عليه بموجب قرار مجلس الأمن ٢١٦٤ (٢٠١٤)، وبخاصة في مجال الإجلاء الطبي لأفراد الأمم المتحدة.

٦٧ - وما زال القلق يساورني إزاء استمرار القيود المفروضة على الوصول إلى الخدمات الأساسية التي تواجه المواطنين العاديين في جميع أنحاء شمال مالي، بما في ذلك الرعاية الصحية والمدارس. ومما يحدوني إلى التفاؤل ما أصبحت ألمسه من حضور متزايد لمقدمي الخدمات الحكوميين في عدة مناطق في شمال مالي، وأحث السلطات الوطنية على تكثيف الجهود الرامية إلى استئناف تقديم الخدمات البالغة الأهمية في المناطق التي تعمل فيها الإدارة الوطنية.

٦٨ - وأحیی الجهود التي تبذلها سلطات مالي لاحتواء وإدارة الإصابات بفيروس إيبولا التي ظهرت في مالي خلال الأشهر الماضية. فنجاحها في احتواء انتشار الفيروس في مالي يقيم الدليل على إمكانية السيطرة على هذا المرض بانتهاج سياسة صحية سليمة وقيادة وطنية قوية وتعبئة الشركاء. غير أن المخاطر لا تزال كبيرة وينبغي الاستمرار في ملازمة اليقظة والحذر.

وأهيب بجميع الجهات الدولية والوطنية المعنية إلى مواصلة التأهب لمنع واحتواء أي إصابات قد تظهر في البلد.

٦٩ - وعلى الرغم من الاتجاهات الإيجابية التي ظهرت في الآونة الأخيرة، ما زال القلق يساورني إزاء الكم الهائل من الاحتياجات الإنسانية المستمرة في مالي، واستمرار الصعوبات في الوصول إلى السكان المحتاجين. ومما يثير قلقي بوجه خاص، أمن عمال تقديم المساعدة الإنسانية، وإني أحث جميع الأطراف على أن تتخذ الخطوات اللازمة لكفالة أمن الأفراد العاملين في تقديم هذه المساعدة في المناطق الخاضعة لسيطرتها.

٧٠ - وقد شهدت الأشهر الثلاثة الماضية إحراز تقدم في نشر موظفي البعثة وتوسيع وجودها في شمال مالي. وستستغرق هذه العملية التي يجري تنفيذها في بيئة لوجستية ومناخية من أصعب البيئات في العالم وفي سياق يتسم بقلّة القدرة المحلية على تنفيذ مشاريع في مجال الهياكل الأساسية، مدة تتراوح بين ١٢ و ١٨ شهرا، ويرجح أن تتطلب قدرا كبيرا من الموارد الإضافية. ومن المهم أن يعي جميع أصحاب المصلحة الدوليين البعد الكامل للآثار المالية والتشغيلية التي تترتب على العمل في ظل السلامة في مالي. وإني أتطلع إلى مواصلة الحوار مع الدول الأعضاء بشأن هذه المسائل في الأشهر المقبلة.

٧١ - وأخيرا، أود أن أعرب عن تقديري لمثلي الخاص السابق لمالي، ألبرت كويندرس، على تفانيه والخدمة التي قدمها في الفترة منذ بداية البعثة حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وأعرب عن امتناني العميق لمثلي الخاص بالنيابة، دفيد غريسلي ونائب مثلي الخاص أنرولد أكودجينو وكذلك إلى جميع أفراد الأمم المتحدة المدنيين وحملة الزي النظامي على ما يقومون به من عمل شاق متواصل في ظروف صعبة جدا لإعادة إحلال السلام الدائم والاستقرار في البلد. وختاما، أود أن أشكر أيضا جميع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي والشركاء الثنائيين ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والمنظمات غير الحكومية وجميع الشركاء الآخرين على مساهمتهم الكبيرة في السلام والأمن والتنمية في مالي.

المرفق

بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي: قوامها من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤

البلد	العنصر العسكري									عنصر الشرطة		
	ضباط الأركان وأفراد الوحدات العسكرية			ضباط الشرطة			أفراد وحدات الشرطة المشكلة					
	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع
بنغلاديش	١ ٤٧٠	٤	١ ٤٧٤	-	-	-	١٣٩	-	١٣٩	١٣٩	-	١٣٩
بنن	٢٥٥	-	٢٥٥	٢٠	١	٢١	-	-	-	٢٠	١	٢١
البوسنة والهرسك	٢	-	٢	-	-	-	-	-	-	-	-	-
بور كينا فاسو	٨٤٤	١٠	٨٥٤	١٩	٢	٢١	-	-	-	١٩	٢	٢١
بوروندي	-	-	-	-	-	١٠	-	-	-	١٠	-	١٠
كمبوديا	٣٠٢	٤	٣٠٦	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الكاميرون	٣	-	٣	١٣	-	١٣	-	-	-	١٣	-	١٣
تشاد	١٠ ٧٦	١٣	١٠ ٨٩	٥	-	٥	-	-	-	٥	-	٥
الصين	٣٨٦	١٣	٣٩٩	-	-	-	-	-	-	-	-	-
كوت ديفوار	١٢٠	-	١٢٠	١٥	١	١٦	-	-	-	١٥	١	١٦
جمهورية الكونغو الديمقراطية	-	-	-	٥	١	٦	-	-	-	٥	١	٦
الداغرك	٩	١	١٠	-	-	-	-	-	-	-	-	-
جيبوتي	-	-	-	١	-	١	-	-	-	١	-	١
الجمهورية الدومينيكية	-	-	-	٢	-	٢	-	-	-	-	-	-
مصر	٦٠	-	٦٠	-	-	-	-	-	-	٢	-	٢
السلفادور	١	-	١	-	-	-	-	-	-	-	-	-
إستونيا	٢	-	٢	-	-	-	-	-	-	-	-	-
فنلندا	٥	-	٥	-	-	-	-	-	-	-	-	-
فرنسا	١٨	-	١٨	٣	-	٣	-	-	-	٣	-	٣
المانيا	٢	٣	٥	-	-	-	-	-	-	٧	-	٧
غانا	٢١٥	-	٢١٥	٧	-	٧	-	-	-	١	-	١
اليونان	-	-	-	١	-	١	-	-	-	-	-	-
غينيا	١٦٤	-	١٦٤	٤	١	٥	-	-	-	٤	١	٥
غينيا - بيساو	١	-	١	-	-	-	-	-	-	-	-	-

البلد	العنصر العسكري			عنصر الشرطة			أفراد وحدات الشرطة المشكلة			المجموع		
	ضباط الأركان و افراد الوحدات العسكرية			ضباط الشرطة			الذكور الإناث المجموع			الذكور الإناث المجموع		
	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع
إيطاليا	٢	-	٢	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الأردن	١	-	١	٣	-	٣	-	-	-	٣	-	٣
كينيا	١	-	١	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ليبيريا	٤٥	٤	٤٩	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مدغشقر	-	-	-	٢	-	٢	-	-	-	٢	-	٢
موريتانيا	٦	-	٦	-	-	-	-	-	-	-	-	-
نيبال	١٣٩	٤	١٤٣	-	-	-	-	-	-	-	-	-
هولندا	٦٤٣	٢٠	٦٦٣	١٤	١	١٥	-	-	-	١٤	١	١٥
النيجر	٨٤٦	٤	٨٥٠	١٠	١	١١	-	-	-	١٠	١	١١
نيجيريا	١٦٩	١٤	١٨٣	٢	-	٢	٢٠	٢٠	١٢٢	١٤٠	٢٠	١٤٢
النرويج	١٩	٢	٢١	-	-	-	-	-	-	-	-	-
البرتغال	٤٨	-	٤٨	-	-	-	-	-	-	-	-	-
رومانيا	-	-	-	٢	-	٢	-	-	-	٢	-	٢
رواندا	٦	-	٦	١	١	٢	١٢٣	١٧	١٢٤	١٨	١٢٤	١٤٢
السنغال	٤٧١	٢	٤٧٣	٩	٢	١١	٢٧٨	٢	٢٨٠	٤	٢٨٧	٢٩١
سيراليون	٥	-	٥	-	-	-	-	-	-	-	-	-
السويد	١٤٨	٨	١٥٦	٢	١	٣	-	-	-	٢	١	٣
سويسرا	١	-	١	-	١	١	-	-	-	-	١	١
توغو	٩١٧	١٨	٩٣٥	٤	-	٤	١٤٠	-	١٤٠	-	١٤٤	١٤٤
تونس	-	-	-	١	-	١	-	-	-	١	-	١
تركيا	-	-	-	٥	-	٥	-	-	-	٥	-	٥
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	٢	-	٢	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الولايات المتحدة الأمريكية	٩	١	١٠	-	-	-	-	-	-	-	-	-
اليمن	٥	-	٥	٧	-	٧	-	-	-	٧	-	٧
المجموع	١٢٥٨	٤١٨	١٦٧٨	١٣	١٦٧	١٨٠	٨٠٠	٣٩	٨٣٩	٩٦٧	٥٢	١٠١٩

